



القضية السكانية والعالم الجديد

ونحن على أعتاب ولادة عام ميلادي جديد والذي يطل علينا بعد غد الجمعة، فإننا نأمل أن يكون هذا العام حافلاً بالمزيد من التطورات وتحقيق المنجزات التنموية التي تحمل في طياتها كل الخير والنماء والرفاه لبلادنا في ظل وحدتنا اليمنية المباركة وقيادتنا السياسية الحكيمة ممثلة بفخامة الأخ علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية - حفظه الله - وما لا شك فيه، أن القضية السكانية ومشكلة النمو السكاني المرتفع التي ما زالت تعاني منها بلادنا تمثل أكبر تحد يواجه الدولة والحكومة الأمر الذي أدى إلى تزايد الاهتمام وارتفاح الأصوات التي تنادي وتؤكد على ضرورة التصدي لهذه الإشكالية السكانية وخاصة عقب انعقاد المؤتمر الوطني الرابع للسياسة السكانية أواخر عام ٢٠٠٧م والذي خرج من أهمها ضرورة الانتقال بالعمل السكاني نحو مختلف المحافظات والأرياف كون المشكلة السكانية نابعة من الريف باعتبار المناطق الريفية تمثل غالبية سكان الجمهورية اليمنية وفقاً لتنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت عام ٢٠٠٤م، ومن هذا المنطلق، فقد عملت الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية وذات العلاقة بالعمل السكاني، على ترجمة تلك القرارات والتوصيات على أرض الواقع، حيث شهد عام ٢٠٠٩م تنفيذ أنشطة وفعاليات مكثفة ومختلفة في العديد من المحافظات، بهدف إلى توسيع دائرة الوعي بالمشكلة السكانية وابعادها المختلفة وتأثيراتها السلبية على مختلف القطاعات التنموية، وقد استهدفت تلك الفعاليات والأنشطة مختلف شرائح وفئات المجتمع من قادة الرأي والعلماء والخطباء والمرشدين وقيادات وأعضاء السلطة المحلية والإعلاميين والعاملين الصحيين وغيرهم، وذلك بغرض إضفاء طابع الفعالية وتعزيز الشراكة المجتمعية لمواجهة هذه المشكلة واليجاد الحلول والمعالجات المناسبة لها بما يحقق أهداف السياسات والبرامج السكانية والتنموية في بلادنا.



أ. مطهر أحمد زيارة* الأنشطة، فقد حرصت الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان على إصدار العديد من الدراسات والأدلة والمطبوعات التي تساهم بشكل أو بآخر في رفع الوعي بالقضية السكانية، كما تقوم الأمانة العامة حالياً وبالتعاون مع الجهات المركزية لإحصاء ودراسة من الجهات المختصة وذات العلاقة بإجراء ورعة خاصة بالرسائل المتخصصة والسكان على مستوى كافة محافظات الجمهورية، والتي بلا شك ستعطي رؤية تقريبية حول مستقبل واتجاهات النمو السكاني في بلادنا حتى عام ٢٠٢٥م، وبالتالي مساعدة المخططين في إعداد الخطط والسياسات والبرامج التنموية التي تلائم التوقعات والاحتياجات المستقبلية للزيادة السكانية، بالإضافة إلى إدماج المخون السكاني في الخطة الخمسية القادمة للتنمية كمكون مستقل.

كل ذلك وغيرها من الأعمال السكانية المتنوعة المختلفة التي نفذت وقيد التنفيذ تأتي في إطار تنفيذ توجيهات القيادة السياسية والبرنامج الانتخابي لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية - حفظه الله - والذي ما يزال يضع المشكلة السكانية في أولويات اهتمامه، إدراكاً منه بخطورة هذه المشكلة وما يترتب عنها من آثار سلبية على الصعيد التنموي، كما تأتي أيضاً ترجمة للقرارات الصادرة عن المجلس الوطني للسكان في اجتماعاته الأخيرة التي عقدت برئاسة دولة الأخ الدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء رئيس المجلس الوطني للسكان، حيث شكلت هذه القرارات دعماً كبيراً وإيجابياً وحافزاً قوياً لتعزيز وتطوير العمل السكاني والتوعوي، على المستويين المركزي والمحافظات الأخرى.

وختاماً، نأمل أن يكون العام المقبل ٢٠١٠م، حافلاً بالمزيد من الجهود في مجال نشر وتعزيز وتعميق الوعي بمختلف قضايا السكان والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة بما في ذلك مرض فيروس الإيدز ومكافحته على مستوى كافة مديريات ومناطق الجمهورية، بما يلبى تحقيق كل السياسات والخطط والبرامج السكانية والتنموية وأهدافها المرجوة بما فيها تحقيق أهداف الألفية الثالثة للتنمية، كما نأمل أيضاً من قيادات وأعضاء المجالس المحلية في جميع محافظات الجمهورية المزيد من التفاعل مع القضية السكانية وتوسيع الوعي المجتمعي حولها لبشمل مختلف مديريات ومحافظات الجمهورية، وذلك لما لهم من دور هام وفعال وتأثير قوي في تبني ومعالجة الإشكاليات الناتجة عن هذه القضية التي نلحظها مجدداً على طاولة السلطة والمجالس المحلية، وكل عام وجميع سكان اليمن في تقدم وازدهار.

* الأمين العام المساعد للمجلس الوطني للسكان

عرض تجربة اليمن في مجال العمل السكاني والتوعية بالقضايا السكانية والصحة الإنجابية مشاركة يمنية فاعلة في المؤتمر الدولي الخامس لدول آسيا والباسيفيك واجتماعات منظمة الشركاء في بكين



تتوافق مع توجهات وخطط الدولة وعاداتها وتقاليدها، بالإضافة إلى تعزيز وتوطيد وتطوير علاقات التنسيق والتعاون والشراكة بحيث بلادنا والمجتمع الدولي من خلال تبادل الخبرات والمعلومات والبيانات السكانية التي تخدم بشكل أو بآخر قضايا السكان والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والإيدز بما يؤدي إلى تحقيق أهداف وغايات السياسة الوطنية للسكان وأهداف الألفية الثالثة للتنمية وبرنامج عمل مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية الذي التزم به بلادنا إلى جانب المجتمع الدولي للتعريف بمضامين برنامج العمل التنفيذي لمؤتمر القاهرة والأهداف الألفية للتنمية المرتبطة بالشباب، بالإضافة إلى موضوع عمل شبكة فاعلة لتبادل السياسات الخاصة بقضايا الشباب والمرتبطة بالمهارات الأساسية للتوعية وحشد الموارد وتبادل الخبرات بين الشباب وخاصة في ما يتعلق بالتحديات التي تواجه الشباب في مجال الصحة الإنجابية والجنسية في بلدانهم، والاستراتيجيات الناجمة المستخدمة في تحسين الصحة الإنجابية والجنسية بين الشباب اليافعين وتعزيز برنامجها. مضافاً أن المؤتمر خرج بالعديد من النتائج والتوصيات والقرارات التي تم تضمينها في (إعلان بكين) من أجل العمل، حيث تضمن هذا النداء تقديم رؤية واضحة وتحليل مختصر للوضع الراهن للسكان خاصة في ما يتعلق بجوانب الصحة الإنجابية والجنسية والحقوق المرتبطة بهما، وكذا الظروف التي يعاني منها بعض

السكان والتنمية والأهداف الألفية للتنمية، عقدت ثلاث ورش عمل حول البناء المؤسسي لدعم برامج الشباب، تمحورت حول التعريف بالقضايا والحقوق المرتبطة بالصحة الإنجابية والجنسية في مجتمع آسيا (الفرص - المواضيع - البرامج). والتعريف بمضامين برنامج العمل التنفيذي لمؤتمر القاهرة والأهداف الألفية للتنمية المرتبطة بالشباب، بالإضافة إلى موضوع عمل شبكة فاعلة لتبادل السياسات الخاصة بقضايا الشباب والمرتبطة بالمهارات الأساسية للتوعية وحشد الموارد وتبادل الخبرات بين الشباب وخاصة في ما يتعلق بالتحديات التي تواجه الشباب في مجال الصحة الإنجابية والجنسية في بلدانهم، والاستراتيجيات الناجمة المستخدمة في تحسين الصحة الإنجابية والجنسية بين الشباب اليافعين وتعزيز برنامجها. مضافاً أن المؤتمر خرج بالعديد من النتائج والتوصيات والقرارات التي تم تضمينها في (إعلان بكين) من أجل العمل، حيث تضمن هذا النداء تقديم رؤية واضحة وتحليل مختصر للوضع الراهن للسكان خاصة في ما يتعلق بجوانب الصحة الإنجابية والجنسية والحقوق المرتبطة بهما، وكذا الظروف التي يعاني منها بعض

شاركنا بلدنا ممثلة بالأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان في جلسات أعمال المؤتمر الدولي الخامس لدول آسيا والباسيفيك حول السكان والتنمية والصحة الإنجابية والحقوق الجنسية بعد مرور ١٥ عاماً على انعقاد مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية، والذي عقد في العاصمة الصينية بكين في أكتوبر الماضي. وأوضح الأخ الدكتور/ أحمد علي بورجي - الأمين العام للمجلس الوطني للسكان الذي مثل بلادنا في المؤتمر - بالثورة، أنه تم خلال جلسات المؤتمر مناقشة جملة من القضايا والمواضيع السكانية والتنموية المختلفة المطروحة في أجندة أعمال المؤتمر والتي تركز أساساً حول مراجعة ما تم إقراره من تقدم من قبل دول آسيا والباسيفيك والدول الأخرى المشاركة التي منها بلادنا بما فيها المنظمات الدولية والمناخين ومنظمات المجتمع المدني في مجال السكان والتنمية بشكل عام وجوانب الصحة الإنجابية والجنسية وتنظيم الأسرة والوقاية من فيروس نقص المناعة المكتسبة الإيدز وقضايا الشباب بشكل خاص بهدف التعرف على ماتم تحقيقه من أهداف وإنجازات في تلك المجالات وخاصة فيما يتعلق بمدى تحقيق وتنفيذ البرامج التنفيذية لمؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية الذي انعقد عام ١٩٩٤م وأهداف السياسات السكانية بما فيها أهداف الألفية الثالثة للتنمية وكيفية الوصول إلى تلك الغايات المرسومة بحلول عام ٢٠١٥م وأكد الدكتور/ بورجي على أن مشاركة بلادنا في هذا المؤتمر كانت ناجحة وإيجابية بسبب تصريحات المعنيين حيث تم خلالها عرض تجربة بلادنا في المجال السكاني والتوعية بقضايا السكان والتنمية والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة ومرض فيروس الإيدز وقضايا تمكين وإشراك المرأة والشباب في وضع الخطط والبرامج التنموية وتنفيذها بالإضافة إلى استعراض جهود بلادنا في إعداد وضع الخطط والبرامج والأهداف السكانية وسبل تنفيذها على المستويين المركزي واللامركزي في مختلف محافظات الجمهورية وما تم تحقيقه في هذا الجانب خاصة في ظل وحدتنا المباركة وفي ضوء توجيهات ودعم قيادتنا السياسية الحكيمة ممثلة بفخامة الأخ/ علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية، وتوجهات الحكومة أيضاً، كما تم خلال المشاركة أيضاً الاطلاع عن قرب على تجارب الدول الناجحة في مجال العمل السكاني والتوعوي وبالتالي الاستفادة منها وتعزيز وتطوير تجربة بلادنا لما في هذا المجال الحيوي العام بما

مدير مركز دراسات الهجرة واللاجئين بجامعة صنعاء لـ «الثورة»:

تدفق موجات اللاجئين الأثريّة إلى اليمن معاً جسيماً على الدولة

بعدد اللاجئين في اليمن يقول مدير مركز الهجرة واللاجئين: إن سوء التنظيم في التعامل مع اللاجئين وسهولة مثل مشكلة في عدم الحصول على إحصائيات معينة لأعداد اللاجئين في اليمن الأمر الذي يعيق متابعة أوضاعهم وتحركاتهم في ظل عدم إعطائهم بطاقت بموجبها يتم متابعتهم وتكون لفترة محددة يتم تجديدها بحسب الحاجة.

لكن طيلة فترة تدفق اللاجئين إلى اليمن وحتى اليوم لم تهتم الجهات الرسمية المعنية بمسألة تسجيل اللاجئين أثناء وصولهم خصوصاً وأن اليمن اعتمدت الباب المفتوح أمام تدفق اللاجئين من القرن الأفريقي.



اليمن البلد الوحيد في الجزيرة العربية الذي يتحمل أعباء وتبعات اللاجئين

وضاعف من أعداد السكان.

أوضح الدكتور علي ناجي الأعوج مدير مركز دراسات الهجرة واللاجئين بجامعة صنعاء أن قضية اللاجئين قضية سكانية تعاني منها اليمن مثلت عبئاً وطنياً واجتماعياً وسياسياً وأمنياً وتفرض التزامات أخرى على الدولة إلى جانب الالتزامات الواجب توفيرها للمواطنين الأصليين، وقال: إن اللاجئين مجموعة من البشر يتواجدون على الأراضي اليمنية نتيجة الظروف الإنسانية التي مروا بها في أوطانهم وهم غالباً من القرن الأفريقي ومناطق النزاع فيها.

الثورة
شوقي العباسي

وأشار مدير مركز دراسات الهجرة واللاجئين إلى أن اليمن في البلد الوحيد في منطقة شبه الجزيرة العربية التي تتحمل أعباء وتبعات اللاجئين الأثريّة خصوصاً في حين أن كل دول المنطقة قافلة حدودها في وجه اللاجئين والمهاجرين الأفارقة وبالتالي لا يجدون منفذاً لهم للفرار من الأوضاع التي يعيشونها في أوطانهم أو تحسين مستوياتهم الاقتصادية سوى المرور عبر اليمن ومنهم من يوفق ومنهم لا يوفق في حيث أن هناك من يفرون مع أسرهم للحفاظ على حياتهم والاستقرار في اليمن التي وقعت على اتفاقية العام ١٩٥١م الخاصة باللاجئين.

ولفت الدكتور الأعوج إلى أن أعداد اللاجئين في اليمن كثيرة ومهولة وأصبحت تشكل عبئاً وطنياً لكنها في المقابل تشكل إنسانية الأمر الذي جعل اليمن توازن بين فكرة الاعتبارات الإنسانية في مواجهة قضايا اللاجئين وما يحتاجونه وأيضاً تحاول أن توازن بين مطالباتها الوطنية والتي ربما شابها قصور ما في ما يتعلق بعدم وجود تشريع وطني يحدد من هو اللاجئ وما هي الحقوق التي تعطى لهم والواجبات التي عليهم الأمر الذي خلق إشكالية في فهم المعنيين لمفهوم قضية اللاجئين والقضايا المتعلقة بحقهم وواجباتهم

قضية وطنية

وقال: إن هذه القضية قضية وطنية تقتضي كل الجهات المعنية أن تعنى بها وأن تناقش بطريقة موضوعية على أساس أن المجتمع اليمني لا يرغب أن يخل بالتزاماته الدولية وأن يراعى في المقابل المصالح والاحتياجات الإنسانية وما يمكن أن يترتب على وجود اللاجئين من آثار واضرار مختلفة.

عدم تسجيل اللاجئين

وحول الأعداد والإحصائيات الخاصة

والكيفية التعامل معهم وبالتالي لا بد أن يكون هناك قانون خاص في هذا الموضوع حتى يوضح الحقوق والواجبات والسلوكيات وبما يتفق مع البلد.

سجل غير مضبوط

واعتبر الدكتور الأعوج السجل المدني في اليمن سجلاً غير مضبوط حيث وأن فكرة الحصول على الوثائق الوطنية مثل البطاقة وما شابه لا تعطى لمن هم مسجلون في السجل المدني وبالتالي يستطيع أي شخص وبمجرد تقديم شاهدين إلى الجهة المعنية بمنح الوثائق أن يحصل على بطاقة شخصية وهذا الأمر أقرن قضية سكانية جديدة

١.٥ مليون لاجئ

وبحسب الدكتور الأعوج فإن الأشهر الأخيرة بدأت المفوضية الخاصة باللاجئين بتسجيل اللاجئين في بعض المراكز التي فتحتها في المدن ويظنون من يأتي لتسجيل اسمه وليس في منفذ وصول اللاجئين وبالتالي فإنها لا تسجل كل اللاجئين وبالتالي يصعب إعطاء إحصائيات وأرقام محددة لكن التقديرات الخاصة بالمفوضية تشير إلى أن أعداد اللاجئين يصلون إلى حوالي ٦٥٠ ألف لاجئ في حين تشير التقديرات الرسمية التخمينية إلى مضاعفة هذا العدد أو أكثر أي أنها تشير إلى وجود مليون وخمسمائة ألف لاجئ في اليمن.

مستؤلة برنامج العنف ضد المرأة بمرکز «كوثر» لـ (الثورة):

نعمل مع المؤسسات والمنظمات العاملة في السكان للحد من الزيادة السكانية المرتفعة في الدول العربية

بالشراكة والتعاون مع الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في اليمن والخاصة بالعمل في هذا المجال الخاص بمكافحة العنف ضد المرأة وأكدت أن ظاهر العنف ضد المرأة تكلف الحكومات الكثير من النفقات الخاصة بالصحة وغيرها من المجالات نتيجة هذه الظاهرة الأمر الذي أدى إلى الاهتمام من قبل الحكومات بهذه الظاهرة لتقليل تلك النفقات.

وأشارت إلى أن المركز يعمل بالشراكة مع بعض المؤسسات والمنظمات العاملة والمهتمة بالقضية السكانية والحد من زيادة النمو السكاني المرتفع في الدول العربية وذلك من خلال المساعدة والتدريب وإجراء الدراسات الخاصة بالصحة الإنجابية والدراسات السكانية والخروج بالمؤشرات العامة في هذا المجال. واعتبرت تجربة اليمن في العمل السكاني تجربة رائدة كونها أقرت سياسة وبرامج عمل سكانية والاهتمام بالقضية من قبل الحكومة والقيادة السياسية والسعي نحو تحقيق الأهداف

وقالت أن العنف ضد المرأة يؤثر على المرأة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والتنموية لأن المرأة المعنفة لا يمكن أن تتخذ قراراً ولا يكون لها دور إيجابي في العمل وفي الأسرة، ولقدت إلى أن العنف ظاهرة منتشرة في كل البلدان وليس محصوراً في الدول العربية أو في اليمن ولكن هناك تفاوتاً في النسب وفي أنواع العنف.

وحول دور المركز العربي للمرأة قالت أن المركز يعقد أساساً ويعمل على رفع الوعي وتنمية المرأة في الدول العربية بالإضافة إلى إنتاج حقائب تدريبية للبلدان العربية في العديد من المجالات، كما يقوم المركز بالتركيز على تحفيز صانعي القرار الأخذ بعين الاعتبار قضايا المرأة وذلك من خلال النتائج التي تحصل عليها من الدراسات والبحوث التي ينفذها. لافتة إلى أن المركز لديه العديد من الاتفاقيات الخاصة

بمركز «كوثر» لـ (الثورة):
مستؤلة برنامج العنف ضد المرأة بمرکز «كوثر» لـ (الثورة):

كتب/ شوقي أحمد
أكدت السيدة هديا بلحاج يوسف السبعي مسؤولة التوثيق وتكنولوجيا المعلومات مسنقة برنامج العنف ضد المرأة في مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث « كوثر» أهمية تعليم الفتاة والاهتمام بمحو الأمية خصوصاً وأن الأمية تخلف تحديات وانعكاسات على الصحة والإنجاب وعدم الاهتمام بالتربية الخاصة بالأولاد، بالإضافة إلى العديد من المشكلات الحياتية بشكل عام اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وأوضحت في تصريح الثورة أن المرأة في اليمن حققت العديد من المكاسب والإنجازات والتطور، مشيرة إلى أن التعليم يجعل المرأة قادرة على الدخول إلى سوق العمل وكذا الاهتمام بصحتها وتكون أكثر وعياً بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والحياة الأسرية.



المسؤول الاقليمي لبرنامج مكافحة الإيدز في الدول العربية لـ «الثورة»:

التعامل الإيجابي مع المتعاشين يجعلهم أشخاصاً قادرين على العطاء وليس عالة على المجتمع

كما تم عمل ورشة عمل مع المتعاشين مع الفيروس وكان من مخرجاتها بناء قدرات المتعاشين بحيث أصبحت لدينا مهارات فنية قادرة على تدريب بقية المتعاشين، أيضاً تم إنشاء مجموعات الدعم والساندة من المتعاشين لتقديم الدعم النفسي والمعنوي للمتعاشين الجدد، وكذا عمل ورشة عمل مع علماء الدين والخطباء والمرشدين والتي كان من مخرجاتها تدريب ٨٠ عالماً دينياً وخطباء ومرشدين ومرشدات على الدليل الإسلامي لمواجهة الإيدز، والذين قاموا بدورهم في التحدث عن الفيروس كغيره من الأمراض وأيضاً التوعية بطرق انتقاله وكيفية الوقاية منه ومكافحته.



وفيما يتعلق بالمؤشرات الخاصة بمرض فيروس الإيدز أكد الدكتور الصبيري أن هناك ازدياداً في عدد الحالات المصابة بفيروس الإيدز السجلة في البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز، حيث وصل عدد الحالات المسجلة حتى الآن ٢٨٠٠ حالة، وفي ذلك إشارة إلى أن هذه الأرقام في تزايد مستمر نتيجة لجهود جميع العاملين في مكافحة فيروس الإيدز. وحول كيفية إزالة الوصمة المجتمعية لمرض الإيدز أوضح أن إزالة الوصمة بحاجة إلى تعاون جميع فئات المجتمع في رفع الوعي لدى الجميع عن معرفة أسباب انتقال الفيروس حينئذ فإن كثيراً من الناس ستتغير نظرتهم عن مريض الإيدز فليس الجنس الطريقة الوحيدة للانتقال. وفي ختام حديثه قال إن التعامل الإيجابي مع المتعاشين يجعل من المتعاشين شخصاً قادراً على العطاء وليس عالة على المجتمع ويساعد في الصلوات الخفية على الظهور وتلقى العلاج بدلاً من الموت نتيجة للوم والصدف.

كتب/ أمين ابراهيم
أوضح الدكتور / فواد الصبيري- المسؤل الإقليمي لبرنامج مكافحة الإيدز في الدول العربية أن البرنامج يعمل على رفع الوعي لدى القيادات السياسية والمجتمعية في الاستجابة للإيدز وعلى تهيئة البيئة القانونية لعمل مجالس الشركاء في مواجهة الإيدز وذلك من خلال العمل مع البرلمانات العربية من أجل تبني وإصدار قوانين تحمي المتعاشين مع فيروس الإيدز وأيضاً تحديد المسؤوليات عليهم، كما يقوم البرنامج بالتنسيق مع علماء الدين في البلدان المختلفة لإيصال الرسالة الدينية الصحيحة حول فيروس الإيدز إلى كافة أفراد وشرائح المجتمع، وهناك شركاء في المجتمع لهم دور هام وإيجابي في إيصال هذه الرسائل وهي وسائل الإعلام الجماهيرية بمختلف أنواعها المرئية والمقروءة والمسموعة.

وكذا العمل مع الجمعيات غير الحكومية التي تبني الإيدز كأحد محاور اهتمامها. ونظراً لأهمية إشراك المتعاشين مع فيروس الإيدز في الاستجابة ورفع الوعي حول الفيروس فعملنا أيضاً يركز على بناء قدرات هذه الفئة من أجل أن تكون فئة إيجابية قادرة على التغيير.

وقال في تصريح للسكان أن الهدف الذي نسعى إلى تحقيقه هو الحد من انتشار فيروس الإيدز في المجتمع العربي والعالمي. وحول الأنشطة التي نفقدها البرنامج أشار إلى أنه تم عمل ورشة عمل مع البرلمانيين اليمنيين الذي كان أحد مخرجاتها إصدار قانون لحماية المتعاشين مع فيروس الإيدز، وبذلك تكون اليمن الدولة العربية الثانية في إصدار مثل هذا القانون.

جملة التقلص من مرض البلهارسيا لجميع أفراد المجتمع. المصابين بالمرض وغير المصابين من ٢٠٠٧-٢٠٠٩ ديسمبر ٢٠٠٩م، في مديريات «العبيدات - صفهان - مناخة» بمحافظة صنعاء، ومديريات «صاين - متهمة - جبل الشرة» بدمار، ومديريتي «الشاهل - ميين» بمعاينة حية.

أخي المواطن..
أختي المواطنة:
كن حريصاً على أخذ جرعة العلاج المضاد لمرض البلهارسيا، وأبلغ أهلك وجيرانك أو اصطحبهم لأخذ جرعة العلاج معك في المرفق الصحي أو المدرسة.